منظمة العمل العربية

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

ورشة العمل القومية حول
استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن
وعلاقته بالتخطيط والتدريب والتشغيل
((٢٧ - ٢٩ / ٢ / ٢٠١٢ شرم الشيخ))

دور منظمة العمل العربية
في اعتماد واستخدام
التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨

إعـــداد
أ/ محمد شريف داود
الوزير المفوض – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل
منظمة العمل العربية

دور منظمة العمل العربية
في اعتماد واستخدام التصنيف العربي المعياري للمهن (٢٠٠٨)

أولاً- لمحة تاريخية:

لم يكن التصنيف المهني أمراً غريباً على تراثنا العربي العريق. إنه جزء لا يتجزأ من الذاكرة التاريخية لأمتنا العربية، وقد تبلور على مراحل تطور سوق العمل العربي، في حضارات وشرائع العرب القديمة التى احتفظت بعدد غير قليل من المهن ونظم العمل وأخلاقياته. فالمهنة العربية لم تكن حالة مقطوعة أو مستقلة عن البيئة العربية عموماً، فقد كانت تتوزعها ممارسات لمهن تقليدية ظلت المنطقة العربية تتمسك بها، كحرفة صناعة السيوف وحياكة السجاد اليدوي والبسط والصناعات اليدوية والخشبية والخزفية والصباغة والنقش والزخرفة وغيرها وكذلك المهن الطفيلية وغير المستقرة التي أفرزتها سطوة الفقر والبطالة الواسعة في ظروف التقهقر الاقتصادي العربي كالباعة الجوالين والمتعاملين مع شراء وبيع المقتنيات والأثاث القديم.

لذلك، ليس غريباً على المجتمع العربي الاهتمام بالمهن، وتصنيفها، سيما أن السوق العربي ينطوى على عدد من المهن التقليدية – الشعبية التى ترتبط بممارسات تراثية، أفرزتها حالة المجتمع العربي التى أوجدت أعمالاً تساير واقعها الاقتصادي. وارتبطت بمرحلة البناء الوطني التى شهدت تطوراً ملموساً في مناحى الحياة كافة. وقد تميزت، كما هو معروف بظهور قطاع عام يسير حثيثاً نحو امتلاك زمام القيادة الاقتصادية، فضلاً عن قرارات الاستثمار الوطني للثروات والموارد وبناء القدرة على المنافسة. كل ذلك ساهم في اتساع القاعدة الاقتصادية وتعدد وتنوع مكوناتها، وهذا يعنى ظهور مهن وضمور أخرى، وتطور مضامين القائمة منها للتجاوب مع متطلبات النمو والتغيير في سوق العمل.

ثانياً- إجراءات المنظمة:

سبق لمنظمة العمل العربية أن أعدت التصنيف المهني العربي الموحد، وقد تضمن هذا التصنيف أكثر من (١٨٠٠) مهنة وعملاً. وبعد مشاورات موسعة وتعديلات، تم إقراره من قبل الأجهزة الدستورية للمنظمة عام ١٩٨٨-١٩٨٩. وتبع ذلك جهود للمنظمة لإقرار هذا التصنيف على المستوى القطري، ولذلك دعمت وضع تصنيف مهني لليمن، وساهمت في التصنيف المهني الاسترشادي لبلدان الخليج العربية، وأنشطة تدريبية أخرى عديدة ذات العلاقة.

وكان هذا التصنيف المهني العربي الموحد المقر بحاجة إلى تطوير بعد مضي قرابة عقدين على وضعه.

وفي عام ٢٠٠٣ تقدمت الأردن مشكورة بمبادرة تمثلت في طرح مشروع تطوير التصنيف المهني العربي على مؤسسة (GTZ) الألمانية على أن تتابع المنظمة سير الإنجاز وتتولى التشاور حوله عربياً واتخاذ إجراءات إقراره ونشره بعد إنجازه.

وقد تم تنفيذ التطوير بمشاركة (١٥٩) خبيراً عربياً يمثلون القطاعين العام والخاص في خمس بلدان عربية هي (مصر والأردن ولبنان وفلسطين وسورية)، وقد أنجز المشروع واقترح تعديل تسميته ليصبح "التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨" حيث استحدث في هذا المشروع قرابة (١٢٠٠) مهنة جديدة.

ومن هنا فإن منظمة العمل العربية تولي أهمية كبيرة للتصنيف العربي المعياري للمهن الذي تبنته في عام ٢٠٠٨ وتم إقراره واعتماده من قبل الأقطار العربية في الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في العام ٢٠٠٩. ***وأود هنا أن أكرر الشكر باسم منظمة العمل العربية لـGTZ وهي اليوم GIZ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي التي دعمت وتوّلت هذا المشروع ضمن مشروع التعاون الإقليمي في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني***، وإلى الأقطار العربية الخمسة المشاركة في المشروع الإقليمي: سورية وفلسطين ولبنان ومصر بشكل عام والأردن على وجه الخصوص الذي عهد إليه بمشروع التصنيف العربي المعياري للمهن.

ثالثاً- الإجراءات الدستورية التي اتخذتها المنظمة لاعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨:-

١) إحتفاءً بإطلاق التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة تحت رعاية معالي السيد / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في يوليو / تموز ٢٠٠٨ تم استلام وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن من السيد / فرانك كيليوس ممثلاً عن الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ والسيد المرحوم / د. منذر المصري رئيس فريق إعداد وثيقة التصنيف.

٢) تم عرض الموضوع على مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته ***غير العادية الرابعة عشرة*** (القاهرة، ١٢ مارس/ آذار ٢٠٠٩)، واتخذ بشأنه القرار التالي:

١- الموافقة على إحالة مشروع التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ إلى الدورة (٣٦) لمؤتمر العمل العربي مع التوصية بإقراره.

٢- تأكيد العمل بقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة عشر الخاص بدعوة وزارات العمل إلى إنشاء وحدات إدارية للتصنيف المهني وتدعيم القائم منها.

٣- دعوة الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعيارى للمهن.

٤- تكليف مكتب العمل العربي بما يلي:

(أ) إدراج التصنيف العربي المعيارى للمهن - بعد اعتماده - على موقع المنظمة على الإنترنت، ونسخه على قرص مدمج (CD) وتعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية.

(ب) إدراج برامج وأنشطة تتعلق بتطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ ضمن الخطط السنوية لمنظمة العمل العربية.

٥- تقديم الشكر للسيد المدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه على هذا الإنجاز الذى يدعم قيام المنظمة برسالتها النبيلة تجاه أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

٦- تقديم الشكر للوكالة الألمانية للتعاون الفنى (GTZ) والخبراء العرب الذين ساهموا في إعداد التصنيف العربي المعيارى للمهن.

٣) وفي ضوء توصية مجلس الإدارة السابقة تم عرض الموضوع على الدورة (٣٦) لمؤتمر العمل العربي (الأردن، ابريل / نيسان ٢٠٠٩) واتخذ بشأنه القرار التالي:

١- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨.

٢- تأكيد العمل بقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة عشرة الخاص بدعوة وزارات العمل لإنشاء وحدات إدارية للتصنيف المهني وتدعيم القائم منها.

٣- دعوة الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨.

٤- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بما يلي:

أ- وضع التصنيف العربي المعياري للمهن على موقع المنظمة على الإنترنت ونسخة على قرص مدمج (CD) وتعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

ب- إدراج برامج وأنشطة تتعلق بتطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ ضمن الخطط السنوية لمنظمة العمل العربية.

٥- تسجيل الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية لجهودها في قيادة هذا الإنجاز وللحكومة الألمانية والوكالة الألمانية للتعاون الفني (G.T.Z) والخبراء العرب الذين ساهموا في إعداد التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨.

٦- تسجيل الشكر والتقدير للمدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه لجهودهم في إعداد وإصدار التصنيف العربي للمهن ٢٠٠٨.

رابعاً- إجراءات تنفيذ القرار ومتابعته:

(١) تمت مخاطبة الدول العربية بأطرافها الثلاثة لإعلامهم بمضمون القرار أعلاه للعمل بموجب وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن بهدف الارتقاء بمستوى المعلومات والبيانات المتعلقة بالقوى العاملة التي تساعد متخذي القرار بالاستناد إلى معلومات رصينة ذات لغة مشتركة عربياً ومتوافقة مع التصنيف الدولي.

(٢) تم وضع التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ على موقع المنظمة على الإنترنت.

(٣) تم نسخ التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ على أقراص مدمجة CD وتم توزيعها لأطراف الإنتاج الثلاثة.

(٤) وقعت المنظمة مذكرة تفاهم مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ تضمنت استمرار التعاون لتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن وإشراك الدول العربية الأخرى في مختلف الأنشطة والفعاليات التي تتعلق بهذا الموضوع.

(٥) تواصل المنظمة حثها للدول العربية بضرورة استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ لما له من دور في:

- توفير معلومات وبيانات وإحصاءات سوق العمل.
- بناء قاعدة تقنية متطورة لتحليل بيانات سوق العمل.
- خلق مرجعيات محلية ودولية لتبادل معلومات سوق العمل.
- دعم وإسناد السياسات التشغيلية والتدريبية التقنية والمهنية وتوفير مستلزمات احتياجاتها ونجاحها.
- تطوير منظومة التعليم وتنويع المعارف والعلوم التطبيقية بشأن اختصاصات مهنية جديدة.
- تنويع وتغيير أساليب العمل والإنتاج وقياساته.
- قاعدة لتطوير توصيف المهن وسياقات ممارستها.

(٦) تم إدراج موضوع التصنيف العربي المعياري للمهن في عدد من الأنشطة

التي نفذتها أو شاركت بها المنظمة وعلى النحو التالي:

- المشاركة في ورشة العمل الإقليمية حول "تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ " (دمشق، مايو ٢٠٠٩).
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي الأول حول "التصنيف العربي المعياري للمهن تطلعات ومقيدات استخدامه" (عمان، نوفمبر ٢٠٠٩).
- ***تم عقد الدورة العربية الأولى حول استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ باستضافة كريمة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية وقد شارك فيها (٤٩) مشاركا من جميع الدول العربية .***
- ***تم تنظيم دورة بشأن استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن لصالح وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية خلال شهر مايو / آيار ٢٠١٠ .***
- المشاركة في الندوة الإقليمية للمدربين حول "استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في مؤسسات الإحصاء العام" (دمشق، يونيه ٢٠١٠).
- المشاركة في الندوة التدريبية الإقليمية للمدربين حول "استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في الإرشاد والتوجيه المهني" (القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠).
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي "الإنجازات والإمكانات في التعاون الإقليمي" (دمشق، مارس ٢٠١١).
- ***عقدت منظمة العمل العربية لصالح وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية ورشة عمل قطرية موجهة للجهات المسئولة عن التصنيف المهني حول " استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن" خلال الفترة من ٣ ــ ٥ مايو / آيار ٢٠١١*** شارك فيها (٥٧) مشارك يمثلون المؤسسات والدوائر التالية:

أ – وزارة القوى العاملة والهجرة.

ب- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ج- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

د- وزارة التربية والتعليم (مديرية التعليم الفني).

هـ- وزارة التجارة والصناعة (مصلحة الكفاية الإنتاجية).

و- وزارة التضامن الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية).
د- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

- في إطار جهود المنظمة المتواصلة لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي في دورته (٣٦) (عمان / الأردن ٢٠٠٩) بشأن اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن قامت المنظمة بتعميم خطاب رقم (ت. ب / ١٦٠٠) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٩ للتعرف على مدى اعتماد الدول العربية للتصنيف العربي المعياري للمهن ضمن جدول المتابعة السنوى لتنفيذ العقد العربي للتشغيل والذي تضمنه تقرير المتابعة الذي عرض على الدورة (٣٨) لمؤتمر العمل العربي مايو / آيار ٢٠١١. حيث تبين أن كل من الدول العربية (**المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية**) قد اعتمدت التصنيف العربي المعياري للمهن. وفي هذا الإطار، فقد وجه المؤتمر شكره للدول العربية المذكورة وحث الدول التي لم تعتمد التصنيف إلى المسارعة باعتماده طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي بهذا الشأن.
- تم مؤخراً وبالتعاون مع GIZ وضع جداول المقارنة بين التصنيف العربي المعياري للمهن والتصنيف الدولي ٢٠٠٨ على موقع المنظمة لتضاف إلى وثيقة التصنيف العربي الأساسية ليصبح على موقع المنظمة / إدارة التنمية والتشغيل الوثائق التالية:

١- الوثيقة الأساسية للتصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨.
٢- جدولي المقارنة بين التصنيف العربي والتصنيف الدولي.
٣- قاعدة بيانات التصنيف العربي المعياري للمهن باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية.
٤- ملفات الواجهة البرمجية.

خامساً- الخطة المستقبلية:

في إطار متابعة استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن تعتزم منظمة العمل العربية القيام بما يلي:

١- متابعة تأكيدات المنظمة في إطار تنفيذ قرارات مؤتمرات العمل العربية لإنشاء وحدات إدارية أو تحديد منسق وطني للعناية بقضايا التصنيف العربي المعياري للمهن.

٢- حث الدول العربية الأعضاء على استخدام النسخة الإلكترونية على موقع المنظمة وإبلاغ المنظمة عن أي ملاحظات أو عقبات تواجهها.

٣- التأكيد على استجلاب طلبات تحديث التصنيف سنوياً تمهيداً لإجراء التحديث الشامل على المستوى العربي وتنفيذه إلكترونياً على وثيقة التصنيف وذلك من خلال الآلية التالية:

- الطلب من وزارات العمل في الدول الأعضاء تسمية "منسق وطني" معني بمتابعة تطبيقات التصنيف العربي للمهن في البلد بكتاب مكتب العمل العربي المرقم (ت. ب ١٣٨٦) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢١.

- تنفيذ ورشة عمل قومية تضم المعنيين باستخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن للدول العربية.

- التعاون مع المنسق الوطني في كل بلد لمخاطبة الجهات المعنية باستخدام التصنيف (الجهات الإحصائية– مؤسسات التعليم والتدريب– مؤسسات التوجيه المهني - ...) بطلب تسمية خبرائها في مجال إحصاءات سوق العمل للانضمام إلى مجموعة خبراء التصنيف تحت مظلة المنظمة.

- عرض توصيات ورشة العمل القومية على مجلس إدارة المنظمة لإقرارها خلال دورة المجلس مايو / أيار ٢٠١٢

- العمل على عقد اجتماع خبراء التصنيف العرب للاتفاق على التحديثات المطلوبة من المؤسسات المختلفة خلال النصف الأول من شهر مايو / آيار ٢٠١٢.

- إعداد تقرير حول (تسمية المنسق الوطني – تمهيداً لتشكيل مجموعة خبراء التصنيف) يعرض على مؤتمر العمل العربي لإقراره وتفويض مجلس إدارة المنظمة بإقرار التعديلات التي ستخلص إليها اجتماعات "مجموعة خبراء التصنيف".

- متابعة تنفيذ التعديلات التي سيتم اعتمادها.

- متابعة وضع جميع التحديثات المتعلقة بالتصنيف العربي المعياري للمنظمة على موقع منظمة العمل العربي.

- وضع جميع التحديثات المتعلقة بالتصنيف العربي المعياري للمهن على اسطوانة مدمجة (CD) وتوزيعها على خبراء التصنيف العربي المعياري في الدول العربية.

٤- تتولى المنظمة إنجاز الواجهة البرمجية للتصنيف على موقعها الإلكتروني لتيسير استخدامها من قبل الأجهزة والأفراد المتخصصين.

٥- تواصل المنظمة إدراج محور استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن في جميع المؤتمرات والندوات ذات الصلة بقضايا التدريب التقني والمهني أو التشغيل والبطالة.

■■■

محمد شريف
د/ عبد المنعم